المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: ازمة القوى الفاعلة خلال الانتخابات النيابية العراقية 2021
اسم الكاتب: م.م. أية محمد الربيعي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6652
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 05:50 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

ازمة القوى الفاعلة خلال الانتخابات النيابية العراقية ٢٠٢١

م .م. أية محمد الربيعي
الجامعة المستنصرية– كلية العلوم السياسية
Aya.mohamed@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص

يسعى البحث الى التعرف على القوى الفاعلة المؤثرة في الانتخابات النيابية العراقية اذ تبين ان القوى الفاعلة لها امتدادات في ازمة الانتخابات النيابية العراقية ومدى سلمية الانتخابات وما هي العوامل المؤثرة على تشكيل الحكومة ،لذا كان هدف البحث هو كيفية قيام القوى السياسية في ازمة تشكيل الحكومة العراقية والبحث الاسباب التي تزامنت معها.

في البدء تناول البحث القوى السياسية وانواعه ، ثم القى البحث الضوء على تشخيص الازمات الداخلية والخارجية التي واجهت تلك الانتخابات وماهي نتائج القوى السياسية الفاعلة في الانتخابات النيابية ٢٠٢١ ، واختتم البحث بالنتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: الأزمة، الأنتخابات، القوى السياسية، العراق.
تاريخ الاستلام : ٦/ ١ /٢٠٢٤ تاريخ القبول: ٥ / ٢ /٢٠٢٤ تاريخ النشر: ١ / ٣ /٢٠٢٤

The crisis of active forces during the Iraqi parliamentary elections 2021

Assistant lecturer Aya Muhammad Al-Rubaie
Al-Mustansiriya University - College of Political Sciences
Aya.mohamed@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

The research seeks to identify the effective forces influencing the Iraqi parliamentary elections, as it has been shown that the effective forces have extensions in the crisis of the Iraqi parliamentary elections, the extent of the peacefulness of the elections, and what are the factors influencing the formation of the government. Therefore, the goal of the research was how the political forces played out in the crisis of forming the Iraqi government and research The reasons that coincided with it.

In the beginning, the research dealt with political forces and their types, then the research shed light on diagnosing the internal and external crises that faced those elections and what are the results of the political forces active in the 2021 parliamentary elections, and the research concluded with results and recommendations.

Keywords: Crisis، elections، political forces ،Iraq.

المقدمة

تعد القوى السياسية من ابرز الظواهر في النظم البرلمانية الديمقراطية في العالم ،اذ تلعب القوى السياسية دور فاعل في تشكيل الحكومة وهذا يتم عن طريق مشاركة القوى السياسية فعاله في الانتخابات النيابية الذي يحمل اغلب قياداتها عقيدة فكيرية احادية اتجاه الطرف الاخر وهذا يعكس حالة من القلق والازمة في العمل الانتخابي .

تتصف العملية السياسية في العراق بغياب الوحدة حول اكمال تشكيل الحكومة واصبحت المصالح الشخصية للقوى الفاعلة هي من تهيمن على العملية السياسية العراقية ، لذلك واجهت العملية السياسية العراقية ازمة تشكيل الحكومة فضلا عن ازمات داخلية وخارجية اثرت في سير العملية السياسية .

أهمية البحث

تكمن اهمية الموضوع محل الدراسة لكونها ازمة متجددة شغلت العملية السياسية العراقية و تتضح أهمية الدراسة من خلال تشخيص الازمات الداخلية والخارجية التي واجهت تلك الانتخابات وماهي نتائج الانتخابات للقوى السياسية الفاعلة.

إشكالية البحث

يحاول البحث التركيز على ظاهرة القوى السياسية وعلاقتها بالانتخابات النيابية وتنطلق من عدة تساؤلات أهمها:

١- ما هيه القوى السياسية الفاعلة ؟
٢- ما الازمات التي واجهه القوى السياسية الفاعلة ؟
٣- ما نتائج انتخابات القوى السياسية الفاعلة ؟

فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من أن القوى السياسية شكلت عائقاً كبيرا في ازمة تشكيل الحكومة العراقية لعام ٢٠٢١، وقد يكون مستقبلها غامضا في ضوء ذلك .

المبحث الاول : ماهية القوى السياسية الفاعلة

المطلب الأول: مفهوم القوى السياسية

يختلف العلماء حول مفهوم القوى السياسية وتحديد طبيعتها فقد يعدها البعض انها وسيلة لغايات وقيم ويعدها البعض الاخر انها غاية ، وذلك يعني ان امتلاك وممارسة القوى السياسية او السعي الى الاستحواذ عليها انما هو صراع من اجل تقاسم القوة او التأثير على توزيع القوة سواء بين الدول او القوى السياسية المختلفة داخل الدولة .

وبذلك فقد عرف موسوعة المصطلحات السياسية القوى السياسية بأنها " سيطرة انسان على عقل وافعال انسان اخر "، ويذهب شارل ماريلو في كتابه (سياسة الثورة)١٩٤٨ الى القول ان " القوة السياسية هي السيطرة او الاستعداد لمحاولة السيطرة ، وليس وجود السيطرة ذاتها"(جاسور ٢٠٠٨ ، ٢٦٧) ، ويعرف (ماكس فيبر) القوى السياسية بأنها " احتمال قيام شخص ما في العلاقات الاجتماعية بتنفيذ رغباته رغم مقاومة الاخرين ، بغض النظر عن الاساس الذي يقوم عليه ذلك الاحتمال" ، روبرت دال) ان القوى السياسية (هي المقدرة على جعل شخص اخر يقوم بعمل لم يكن يقوم به بغير ذلك (رشوان ٢٠٠٧، ٦٢).

اما الدكتور صادق الاسود فيعرف القوى السياسية بأنها ((الاجراءات والمنظمات التي تؤثر وتتأثر بالسلطة التي تنظم حياة الجماعة او تزيد من سرعة تطورها وفاعليتها ، وان القوى التي تقوم بهذه النشاطات هي التي يطلق عليها تعبير القوى السياسية)) (الاسود ١٩٧٣، ٢١١) وكذلك تعرف القوى السياسية بأنها(تلك التكوينات او التنظيمات التي تمارس دورا" متصلا" بالسلطة السياسية ولا يعني بالضرورة انها تملك القوى والتأثير الفعلي في السلطة ، وقد لا يعكس وجودها الا قدرا" من التأثير الاولي والضعيف احيانا، مع احتمال التعاون بين قوى اخرى (عساف ١٩٧٨، ١٩٧– ١٩٨) ، وبشكل عام فالقوى السياسية هي كل طاقة اجتماعية موجهة الى السلطة ، اما لان هذه الطاقة تمسك بالسلطة واما لأنها تحرك السلطة (الشرقاوي ١٩٩٨ ،٢٥٠)، يبين هذا التعريف ان القوى السياسية هي طاقة اجتماعية متحركة ، ومن ثم فلا يمكن للإنسان ان يكون قوى سياسية الا اذا استقطب جماعة من الافراد حولة ليصبح حركة اجتماعية .

المطلب الثاني: انواع القوى السياسية الفاعلة

١- القوى المنظمة

تتمثل بالقوى التي تمتلك وسائل يمكن تنسيقها واستخدامها للتأثير على النظام السياسي وتحقيق الأهداف السياسية وينقسم القوى السياسية المنظمة الى:

أ- **الحكام (النخبه الحاكمة)** : قد ظهر المفهوم منذ ظهور الفكر الاجتماعي والسياسي اليوناني القديم حيث نجد ان افلاطون قد اهتم به عندما قسم المجتمع الى طبقات ثلاثة وجعل احد هذه الطبقات تشغل رأس الهرم الاجتماعي والسياسي واطلق عليها تسمية (طبقة الحكام)، وكذلك فعل تلميذة ارسطو ، وقد توالى استخدام مفهوم الحكام او النخبة بعد ذلك على يد (كارل ماركس) ومن بعده (فلفريدو باريتو) وصولا الى (رايت ميلز) و(روبرت داهل)، وان مصطلح (النخبة الحاكمة) قد تناول بشكل كبير في العصر الحالي، وبذلك فقد عرف الدكتور صادق الاسود الحكام بأنهم (أولئك الافراد الذين يتصدون لتسيير الشؤون العامة في الجماعة الاجتماعية ، ويتخذون القرارات بأسمها ، ويشرفون على تطبيقها حسب ما يريدون ، وهم الذين يحركون وسائل القمع والقسر والاكراه عند مخالفة القرارات او عدم تنفيذها ، وبعبارة اخرى هم من يتمتع بالسلطة) (الاسود ١٩٧٠، ٢٩٣)، اي انه النخبة الحاكمة هم جماعة من الأشخاص يتم الاعتراف بقوة تأثيرهم وسيطرتهم في شؤون المجتمع الذي تشكل النخبة فيه أقلية حاكمة يمكن تمييزها عن الطبقة المحكومة وفقاً لمعيار (القوة والسلطة) بدلالة تمتعها بسلطان القوة والنفوذ والتأثير في المجتمع أكثر مما تتمتع به الطبقة المحكومة فيه ، وذلك بسبب ما تمتلكه هذه الأقلية من مميزات القوة والخبرة في ممارسة السلطة والتنظيم داخل المجتمع الأمر الذي يؤهلها لقيادته (شطب ٢٠١٣ ، ٢) .

ب- **الاحزاب السياسية** : تشير الكتابات السياسية الى عدم وجود اتفاق بين الكتاب والباحثين حول الدلالة المفاهيمية الموحدة للأحزاب السياسية حالها حال المفاهيم الاجتماعية الاخرى في العلوم السياسية، اذ يعود الى حداثة الاهتمام بموضوع الاحزاب السياسية وعلاقتها بالديمقراطية ، ولكن على الرغم من حداثة نشأة الاحزاب السياسية كظاهرة اذ لم تتجاوز هذه النشأة القرن ونصف القرن من الزمان ،إلا انها تحتل حيزا مهما في العمل السياسي لدرجة اقترن وجود النظام السياسي بالنظام الحزبي ، فقد عرف مفهوم الاحزاب السياسي " بأنه تنظيم دائم يتم على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول إلى مساندة شعبية بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من اجل تنفيذ

سياسة محددة (الشرقاوي ١٩٨٢ ،٢٠٠) ، وبذلك تعد الاحزاب السياسية من أهم القوى السياسية المؤثرة بشكل مباشر على سير وحركة النظام السياسي للبلد وضمان استمراره ، فهي تؤدي دورا مهما في الانتقال السلمي للسلطة والرقابة على الحكومة ، فالأحزاب السياسية تكاد تكون ظاهرة ملازمة للأنظمة السياسية على اختلاف اشكالها ، والبيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعمل بها .

ج- **جماعات الضغط** : أشارت الدراسات والابحاث الخاصة بالنظم السياسية والاجتماعية إلى وجود جماعات مصالح مستقلة عن الاحزاب تعرف بالجماعات الضاغطة التي تودي دور مهم وحيوي في النظام السياسي فقد تعبر عن رغبات افراد المجتمع او استيائهم ، وبذلك تعد جماعات الضغط حاله حال أكثر المفاهيم في العلوم الانسانية له أكثر من تعريف لكن أكثر هذه التعاريف تصب في قالب واحد وهو تأكيده على أنها نوع من الجماعات (صغيرة كانت أم كبيرة) تمارس ضغطا على الحكومات من أجل الوصول لأهداف وغاية معينة ليس بالضرورة أن يكون من ضمن أهدافها الوصول الى الحكم، فجماعات الضغط كما يشير الدكتور صادق الأسود على بأنها "جماعة من الاشخاص تربطهم علاقات خاصة ذات صفة دائمة او مؤقتة بحيث تفرض على اعضائها نمطا معينا من السلوك الجماعي ، وتجمعهم هذا قائم على وجود هدف مشترك او مصلحة مشتركة يدافعون عنها ، ان هذه المصلحة او الهدف المشترك هما اللذان يتحكمان في مواقف اعضائها ازاء المشاكل التي تطرحها الحياة المشتركة في المجتمع الشامل ، ومن باب اولى ازاء السلطة السياسية التي تتصدى لتنظيمه" (الاسود ١٩٧٢ ،٢٧٦) ، وتعرف ايضا بانها " تنظيم قائم للدفاع عن مصالح معينة تمارس الضغط على السلطات العامة بهدف الحصول على قرارات تخدم مصالحها "(الشرقاوي ١٩٨٢ ،٢٦٠)، وبذلك نستنتج ، ان جماعات الضغط قوى سياسية مؤثرة في النظام السياسي ، من خلال التأثير والضغط على قرارات السلطة السياسية منها توجيه الناخبين وتعبئة راي العام وقد تختلف درجة تأثيرها على السلطات الثلاث (التشريعية _التنفيذية _ القضائية) حسب قوتها ونفوذها.

٢- القوى غير المنظمة

تستخلص القوى السياسية غير المنظمة من الافراد دون ان يكون لها قاعدة قانونية محددة او مؤسسة سياسية ولعل اهم صور القوى السياسية الفاعلة المنتشرة بلا تنظيم هو الرأي العام اذ تصدر موضوع الرأي العام البحوث والدراسات العلمية التي

تبحث في موضوع المشاركة السياسية والتحولات الديمقراطية ، وكذلك الدراسات التي تعنى بصنع القرار السياسي وأنظمة الحكم ، ويعود هذا الاهتمام والتصدر بسبب المتغيرات والتطور الحاصل في المفهوم الناتج عن ثورة المعلومات وتقنيات الاتصال التي أثرت على سعة الرأي العام واتجاهاته، ويعد المواطنون القوة الدافعة الى العملية الديمقراطية بِحُكم كونِهم ناخبين ومعارضين وناشطين في العمل السياسي و الاجتماعي فهم موجودون في جميع المؤسسات الدولة من احزاب ومنظمات المجتمع المدني و يمثلون وجهة النظر الشعبية في العملية الديمقراطية للبلد ، ومن خلال اهمية الراي العام فقد عرف بانها " تعبير علني معبراً عن وجهات النظر الحرة وليست وجهات نظر طبقة اجتماعية ، او سياسية ، او مهنية ، او دينية ، وكذلك هو الموقف الفّعال ازاء القضايا الاساسية في الحياة والعمل والحكم في مجتمع منظم ، وفي هيئة دولية ، أي هو الرأي المشروط اجتماعياً لأكبر عدد ممكن من الافراد حول القضايا العامة ، والذي يعبر عنهُ علناً ، لا نحو التأثير في الشؤون العامة فحسب ، وإنما نحو المشاركة أي نحو تحويل هذا الرأي العام الى سياسة عملية ، والى قانون"(الجاسور ٢٠٠٨، ٢٢٦) ، وبذلك يعد الراي العام مفهوم غامض وغير ثابت يتغير بتغير الراي مجموعة من الافراد ازاء فكرة او مسالة تثير الاهتمام فتثير تلك الفكرة مجموعة افراد فتكون راي عام.

المبحث الثاني: الازمات التي تواجه القوى السياسية الفاعلة في العملية الانتخابية

شهد العراق عام ٢٠١٩ مظاهرات شعبية في العاصمة بغداد وبعض من محافظات الوسط والجنوب فقد فرضت نفسها في تغيير العملية السياسية واجبرت القوى السياسية في تغيير قواعد العملية الانتخابية وتشكيل انتخابات مبكره مما واجهت العملية الانتخابية تحديات داخلية وخارجية وعلى النحو الآتي:

أولا: الازمة الداخلية للعملية الانتخابية:

واجهت انتخابات العراقية ٢٠٢١ تحديات كثيرا منها تحديات سياسية ودستورية فقد شهد الوضع السياسي والدستوري في العراق تحديات منها تشكيل حكومة جديدة بعد موجه من التظاهرات الشعبية وفي نهاية عام ٢٠١٩ واجهت القوى السياسية خلافات كبيرة ادت الى انقسام فيما بينها بين مؤيد ومعارض للمتظاهرين، ما أدى إلى خرق الدستور اذ أن التوقيتات التي نص عليها الدستور تم تجاوزها، وهو مؤشر خطير

بالنسبة العملية السياسية التي يصر المتظاهرون على تغيير قواعدها وإجراء انتخابات مبكرة (تقرير سنوي ٢٠٢٠) .

كما واجهت الانتخابات تحديات اقتصادية على الرغم من محاولة حكومة (عادل عبد المهدي) خلال عام ٢٠١٩ النهوض بالاقتصاد العراقي والتي اخذت عدة خطوات أولها تشكيل مجلس أعلى لمكافحة الفساد، كون الفساد يعد أهم عقبة أمام التطور الاقتصادي للبلد وتمكنت من إحالة العشرات من المسؤولين الفاسدين بينهم وزراء ونواب ومسؤولون كبار الا ان المواطن العراقي يفتقر الى الوعي السياسي فالمواطن العراقي مقسم اما مذهبي واما حزبي او طائفي دون الاهتمام الى المرشح الفاسد المشارك في العملية الانتخابية مما يصعب الاتفاق على تغير العملية الانتخابية (شورش ٢٠٢١) .

وان العامل الاقتصادي الذي يعد أحد ابرز العقبات التي تقف حائلا أمام نزاهة وشفافية الانتخابات فمن الثابت في العراق أن المال العام يُستخدم في الترغيب للمشاركة في الانتخابات، ولهذا هنالك قوى وشخصيات مرشحة تنظر للمنصب على أنه غنيمة وليس أداة لخدمة البلد، وعليه أنهم ينفقون أموالا طائلة في دعاياتهم الانتخابية في وضع اقتصادي صعب يتعرض له البلاد (الشمري ٢٠٢١) ، فضلا عن ذلك فقد واجه العراق ازمة مالية نتيجة انخفاض اسعار النفط بعد ظهور جائحة كورونا وعلى الرغم من ان العراق صدر كميات كبيرة من النفط وحقق عشرات المليارات من الدولارات، إلا أنه لم يتمكن من توظيفها بشكل صحيح في عمليات إعادة إعمار المدن المدمرة بسبب سيطرة التنظيم المتطرف والحرب على الإرهاب، ولا تزال هناك آلاف المنازل مدمرة ولم تقدم تعويضات لأصحابها لبنائها وخاصة في مدينة الموصل كبرى مدن الشمال.

ثانيا: الازمة الخارجية للعملية الانتخابية: –

تسعى حكومة العراق بفاعليةٍ إلى تعزيز علاقاتها مع الشركاء الدوليين والإقليميين، وتعزيز التعاون، لا سيما العلاقات الاقتصادية والتجارية، لتحسين الأمن والاستقرار داخل العراق والمنطقة، وقد أكدت الحكومة أنها لا تريد أن يكون العراق ساحة للصراعات الإقليمية والدولية فقد ركزت الولايات المتحدة على ضرورة تلبية المطالب المظاهرات وعلى الحكومة ان تبذل الجهود القصوى لحماية المتظاهرين ومنع انتهاكات حقوق الانسان وضمان حرية التعبير عن الراي وخلال الجلسة عقدت في ١٦ شباط ٢٠٢١ ركزت على دعم اداره بايدن شراكة استراتيجية مع عراق مستقر وديمقراطي لمكافحة الفساد والاصلاح الاقتصادي ومحاسبة منتهكي حقوق الانسان كما دعمت

الولايات المتحدة الانتخابات العراقية لضمان نزاهة ومصداقية الانتخابات(هادي ٢٠٢١ ، ٨) .

ولعبت ايران دور فعال وحيوي في العراق بسبب الموقع الاستراتيجي والتجاور الجغرافي والترابط الثقافي والديني فلإيران استراتيجية متعددة الأبعاد لتنفيذ سياستها الخارجية، وأحد هذه الأبعاد هو الأداة السياسية التي وظفتها إيران لتقديم الدعم لحلفائها إذ عملت إيران على تعزيز نفوذها السياسي في العراق من خلال دعم القوى السياسية الشيعية (رؤوف ٢٠٢١)، وعلى الرغم من انشغالها في الانتخابات الرئاسية الايرانية في حزيران ٢٠٢١ مع الانتخابات العراقية الا ان ايران تلعب دور حليف وصديق لضمان عدم تحوله الى قاعدة عسكرية أمريكية او ساحة نفوذ إسرائيلي يشكل خطر عليها ويفضل توسيع قاعدة علاقتها مع مختلف مكونات الاجتماعية العراقية وكذلك مختلف القوى السياسية مع الحفاظ على علاقتها القوية مع الموالين من القوى السياسية الفاعلة في العراق(هاشم ٢٠٢١، ٦٢).

اما تركيا التي تعد من الفواعل الاقليمية المهمة لما تتميز به من موقع جغرافي كثرت حالات التأزم بين العلاقات التركيا العراقية فيما يتعلق بالمخزون النفطي العراقي اذ يعد الموقع التركي الرابط بين اسيا و أوربا جعلها موقع استراتيجي مهم لتجارة النفط العراقي من جنوب العراق وشمالا وصولا لميناء جيهان ولحاجة تركيا الى الطاقة في اقتصادها فقد اتخذت من مشكلة المياه لمقايضة العراق من دون مراعاة للقانون الدولي مما يساعدها القوة الاقتصادية على التدخل في العملية السياسية فضلا عن اكتساب تركيا لتفهم الاحزاب الكردية وبناء علاقات جيدة مع الطرفين تضمن لها مكاسب استراتيجية (حامد خليل ٢٠٢١ ، ٨٨)

المبحث الثالث : قانون الانتخابات التشريعية العراقية ونتائجها

تعد الانتخابات ساحة للصراعات القوى السياسية الفاعلة اذ يتم الاعتماد على الانتخابات من أجل معرفة من هي اهم القوى السياسية الفاعلة في العملية الانتخابية ويلعب قانون الانتخاب دور فاعل في تنظيم الانتخابات التشريعية وبذلك سيتم تناول قانون الانتخابات لعام ٢٠٢٠ ونتائج الانتخابات.

أولا: قانون الانتخابات (التشريعية) لعام ٢٠٢٠

واجه العراق عام ٢٠١٩ تشرين الاول احتجاجات ومطالب شعبية بتغيير المنظومة القانونية للعملية الانتخابية ، وبذلك جاء قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم ٩

لسنة ٢٠٢٠وكان من المفترض انتهاء الدورة البرلمانية في عام ٢٠٢٢ الا ان الاحزاب السياسية أجرت انتخابات مبكرة بعد ان اطاحت الاحتجاجات الشعبية بالحكومة (عادل عبد المهدي) في اواخر عام ٢٠١٩ ، لتحل محلها حكومة (مصطفى الكاظمي)(السعيدي ٢٠٢١ ،١) .

اختلف قانون الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٢١ عن قانون الانتخابات التشريعية في السنوات السابقة فقد نص قانون الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٢١ انتخاب مجلس النواب العراقي لأربع سنوات، فيما نظام الاقتراع أحادي ويصوت الناخبون وفقه لمرشح واحد ، والفائز في الدائرة الانتخابية هو الذي يحصل على أعلى الاصوات بغض النظر عن القائمة او الكتلة السياسية(عريان ٢٠٢٢ ، ٣٠٦) ، وايضا خفض القانون الحد الادنى لسن المرشح الى (٢٨) بدلا عن (٣٠) عاما في القوانين السابقة ومنع القانون أول مره التنقل بين الكتل السياسية للنائب الفائز الا بعد تشكيل الحكومة وذلك بسبب ما كان يمارس في الدورات النيابية السابقة من شراء الموقف السياسية للنواب الفائزين(العكيلي ٢٠٢١ ،٣) .

ونصت المادة الثانية من قانون الانتخابات على ان يتكون مجلس النواب من (٣٢٩) مقعدا يتوزع الى (٣٢٠) مقعدا عاما يتم توزيعه بين المحافظات و (٩) مقاعد للمكون (المسيحي ،الايزيدي ، الصابئي، الشبكي ، الكورد الفيليين)(المادة الثانية /١) .

وقد خصت المادة الثالثة (ثالثا) توزيع المكونات اذ خصص للمكون المسيحي (٥) مقعدا متوزعة بين محافظات بغداد ونينوى وكركوك ودهوك واربيل وخصص للمكون الصابئي (١) مقعدا في محافظة بغداد بدائرة انتخابية واحدة مع المكون المسيحي وقد خصص للمكون الايزيدي (١) مقعدا في محافظة نينوى وخصص ايضاً للمكون الشبكي (١) مقعدا في محافظة نينوى واخرا المكون الكورد الفيليين (١) في محافظة واسط (المادة الثالثة (ثالثا /أ)) .

كما خص القانون نظام الكوتا يتضمن تحقيق نسبة مقاعد للنساء لا تقل عن (٢٥%) خمسة وعشرون بالمائة من المقاعد الكلية في مجلس النواب اي ما لا يقل عن (٨٣) ثلاثة وثمانون مقعداً من اصل (٣٢٩) ثلاثمائة وتسعة وعشرون مقعداً ، كما يضمن تحقيق ذات النسبة من عدد اعضاء مجلس النواب في كل محافظة (حسين ٢٠٢١ ،٢) .

ثانيا: نتائج انتخابات التشريعية وتداعيتها:

لقد اجريت الانتخابات البرلمانية العراقية في ١٠/١٠/ ٢٠٢١ وكشفت نتائجها عن فوز الكتلة الصدرية ، فقد أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية النتائج النهائية للاقتراع ، وقالت إن إعادة الفرز اليدوي أسفرت عن تغيير ٥ مقاعد فقط في كل من محافظات بغداد وأربيل والموصل والبصرة وكركوك.

وذكرت المفوضية أن نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية ٢٠٢١ قد بلغت ٤٤% من أصل أكثر من (٢٥) مليون ناخب يتوزعون على (٨٣)دائرة انتخابية و(٨٢٧٣) صندوق اقتراع، أما عدد الناخبين الذين يمكن لهم نظريا التصويت فهو (٢٢) مليونا كونهم أصدروا البطاقات الانتخابية البيو مترية في حين بلغت نسبة مقاطعة التصويت في الانتخابات التشريعية العراقية ٥٩% ومن جانبها اعتبرت رئيسة بعثة المراقبة الأوروبية فايولا فون كرامون أن نسبة التصويت الضئيلة (الشرق الاوسط ٢٠٢٢) ، ولن يصوت العراقيون المقيمون خارج البلاد خلال الانتخابات هذه المرة ، وقد عقد في الثامن من أكتوبر "تصويت خاص" لعناصر قوى الأمن والنازحين والمساجين (قناة الحرة ٢٠٢١)،وان نسبا الكوتا (٢٩ %) في الانتخابات أي (٧٩) من اصل (٣٢٩) في انتخابات مجلس النواب العراقي وهي أعلى نسبة تحقق في الانتخابات النيابية(عبد الله ٢٠٢٣ ، ١٤٧) .

وأوضح رئيس مجلس المفوضين في المفوضية القاضي جليل عدنان خلف خلال مؤتمر صحفي، أن المفوضية أطلقت النتائج عبر موقعها الرسمي والتي شملت أسماء الفائزين، دون ذكر تفاصيل عن كياناتهم السياسية أو عدد المقاعد التي فازت بها الكتل السياسية الرئيسية المتنافسة (قناه العربية ٢٠٢١) ، وكما موضح في الجدول التالي:-

التسلسل	اسم الكتلة	عدد المقاعد
١	الكتلة الصدرية	٧٣
٢	تحالف التقدم الوطني (تقدم)	٣٧
٣	ائتلاف دولة القانون	٣٣
٤	الحزب الديمقراطي الكردستاني	٣١
٥	تحالف الفتح	١٧
٦	تحالف عزم العراق (عزم)	١٤
٧	الاتحاد الوطني الكردستاني	١٧
٨	حركة امتداد	٩
٩	حركة الجيل الجديد	٩

المصدر: من اعداد الباحث باعتماد على :المفوضية العليا المستقلة للانتخابات .

ووفق النتائج النهائية وكما موضح في الجدول فقد تأكد فوز الكتلة الصدرية التي يتزعمها "مقتدى الصدر" بأكبر عدد للمقاعد البرلمانية، بحصولها على (٧٣) مقعدا في البرلمان المكون من (٣٢٩) مقعدا، وكان للتيار (٥٤) مقعدا في البرلمان الماضي.

بينما كتلة "تقدم" التي يتزعمها رئيس البرلمان " محمد الحلبوسي "حصلت على (٣٧) مقعدا الذي بات لاعبا مهما بفترة قصيرة في مشهد القوى السياسية للبلاد (قناة bbc ٢٠٢١).

في حين حصل ائتلاف "دولة القانون" الذي يتزعمه رئيس الوزراء الأسبق "نوري المالكي " على (٣٣)مقعدا، مقابل (٢٤) في الدورة السابقة .

وحصل الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه مسعود البرزاني على (٣١) مقعدا، في حين حاز منافسه الكردي "تحالف كردستان" على (١٧) مقعدا.

وحصل "تحالف الفتح"، الممثل الرئيسي لفصائل الحشد الشعبي داخل البرلمان بعد اعتراضه على النتائج الأولية بدعوى حدوث تزوير على ١٧ مقعدا، بعدما كان يشغل ٤٨ مقعدا في البرلمان المنتهية ولايته.

وحصلت حركة بابليون (مسيحية) ويتزعمها (ريان الكلداني) القيادي في الحشد الشعبي على (٤) مقاعد، فيما حصل شخص مستقل على المقعد الخامس من كوتا المسيحيين.

احدثت نتائج انتخابات النيابية لعام ٢٠٢١ ازمة سياسية من خلال عجز اعضاء مجلس النواب العراقي من تشكيل حكومة ائتلافية مستقرة او انتخاب رئيس جديد منذ ثمانية اشهر مما ادى الى عدم استقرار سياسي اذ بدأت باشتباكات عنيفة في بغداد عقب الانتخابات ومحاولة اغتيال رئيس الوزراء "مصطفى الكاظمي" في ١٨ نوفمبر (عمران حسين ٢٠٢٣، ٦١٩).

وفي ٩ كانون الثاني اجتمع البرلمان المنتخب لأول مرة في منطقة الخضراء لانتخاب رئيس مجلس النواب ونائبيه ، اعيد انتخاب النائب "محمد الحلبوسي" لولاية ثانية من حزب التقدم مع "شاخوان عبد الله" من الحزب الديمقراطي الكردستاني و"حاكم الزاملي" من التيار الصدري اي شغل الاحزاب الثلاث المناصب بسبب تصويت مرشحي كل كتلة لبعضها البعض إلا ان هذا التحالف لم يتحقق لتمرير مرشح الجمهورية واستمر الخلاف حتى انسحاب الكتلة الصدرية من مجلس النواب في حزيران

٢٠٢٢ ثم غلق البرلمان مؤقتا لكنه تمكن لاحقا من استئناف عمله مرة اخرى بعد اخذ رأي وحكم المحكمة العراقية العليا(العيساوي ٢٠٢٠ ، ٤).

بعد اخفاق التحالف الثلاثي بتشكيل حكومة أغلبية شهد العراق انسداد سياسي وازمة اقتصادية وامنية ودستورية وعدم قدرة الثلث الضامن الذي يمثل قوى الإطار على تحقق أغلبية الثلثين والاستنزاف الوقت وصل أغلب القوى السياسية إلى أن المخرج لوحيد للأزمة هو إجراء انتخابات مبكرة جديدة اذ طالبت الكتلة الصدرية بزعامة "مقتدى الصدر" حل البرلمان واجراء انتخابات مبكرة بذات القانون وبأشراف حكومة الكاظمي الا ان اطراف الاطار التنسيقي رفضت فكرة اجراء الانتخابات بنفس القانون الانتخابي فضلا عن إصرارهم على إجراء انتخابات في ظل حكومة جديدة.

في ١٣/حزيران/ ٢٠٢٢ انسحب (٧٣) نائب من الكتلة الصدرية من البرلمان وفي ٢٣/حزيران/ ٢٠٢٢ تم تأدية ٧٣نائبا اليمين الدستوري بدلا عن النواب المستقيلين التصويت على رئيس الجمهورية وتكليف "محمد شياع السوداني" بتشكيل الحكومة.

الخاتمة

واجهت الانتخابات النيابية اخطاء كبيرة وازمة سياسية وذلك من خلال عدم وجود بديل سياسي وهو من أهم شروط التجربة الديمقراطية اي تداول السلطة السياسية بين القوى السياسية الفاعلة ففي العملية الانتخابية اصبحت المحاصصة جزء من العملية السياسية اذ يشغل المكون الشيعي المؤسسة التشريعية والمكون السني والكرد المؤسسة التنفيذية اذ لم نلاحظ تغيير القوى السياسية في الانتخابات ٢٠٢١ وكذلك يجب توفير معايير نجاح الانتخابات وابرزها قانون انتخابي مرضي للقوى الحاكمة والمحكومة وبيئة سياسية داعمة للانتخابات ومخرجاتها فضلا عن التحرك باتجاه الناخبين المقاطعين بالمشاركة لان ذلك في حال تحقق سيودي الى تقليل الفجوة بين الجماهير والطبقة السياسية.

التوصيات

هنالك مجموعة من التوصيات التي يمكن أن نستنتجها من دراستنا الحالية منها على سبيل المثال:

١- العمل على نظام قانوني ينضم الحملات الانتخابية وتعزيز الشفافية الانتخابية ومراقبة دولية ووطنية للحد من التزوير.

٢- اعادة الثقة المواطنين في المشاركة الانتخابات القادمة والحد من العزوف الانتخابي من خلال تغير التحالفات في تشكيل الحكومة واختيار رئيس الوزراء على اساس المحاصصة التوافقية بين القوى السياسية.

٣- إن ما شهده العراق من سوء إدارة الحكومات المتعاقبة بموارد النفط خلال العقود الماضية يؤكد الحاجة التنموية الشديدة إلى إعادة بناء اقتصاد يتصف بالاستقرار والعمل على توظيف القطاع الخاص ودعم الدولة .

المصادر باللغة العربية

١- الاسود، صادق .١٩٧٣. علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده ،مطبعة الارشاد ، بغداد .

٢- انتخابات العراق ٢٠٢١: كيف تبدو الخارطة السياسية بعد إعلان النتائج الأولية؟ https://www.bbc.com/arabic/middleeast-58891622 بتاريخ

٣- تقرير سنوي ، العراق يودع ٢٠١٩ بحكومة تصريف أعمال .. والتحديات السياسية والاقتصادية مازالت قائمة ٢٠٢٠/١/٥ http://arabic.news.cn/2020-01/05/c_138680059.htm

٤- جاسور ، ناظم عبد الواحد جاسور .٢٠٠٨. *موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية* ،دار النهضة العربية ، بيروت.

٥- حسن، شورش . ٢٠٢١. التحديات التي تواجهها الانتخابات العراقية القادمة ، https://www.rudawarabia.net/arabic/opinion/040920212 .

٦- حسين، ندى عمران حسين .٢٠٢١. *"اتجاهات الصحف العراقية نحو ازمة تشكيل الحكومة بعد انتخابات٢٠٢١"* . مجلة ادأب المستنصرية. جامعة النهرين ،العدد ١٠٢.

٧- حسين، باسل .٢٠٢١. *"الانتخابات العراقية العامة"*. مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة ، ورقة تحليله.

٨- خليل، طلال حامد خليل.٢٠٢١. "الدور التركي بالانتخابات العراقية المبكرة ٢٠٢١" . المركز الديمقراطي العربي، برلين،المانيا.

٩- رشوان، حسين عبد الحميد .٢٠٠٧. *في القوة والسلطة والنفوذ*. مركز الاسكندرية . القاهرة.

١٠- رؤوف ، هدى.٢٠٢١. ايران وسياسة الفوضى المداره في العراق https://www.independentarabia.com/nod

١١- السعيدي ،عبد الجبار.٢٠٢١. *خريطة القوى السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية العراقية ٢٠٢١* ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

١٢- الشرق الاوسط ، نسبة المشاركة تبلغ ٤١% في الانتخابات التشريعية العراقية ، متاح على الموقع التالي https://www.france24.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B6%D8%AD
١٣- الشرقاوي، سعاد .١٩٩٨. *النظم السياسية في العالم المعاصر* ، دار النهضة العربية ، القاهرة.
١٤- شطب، محمد . ٢٠١٣. النخبة السياسية واثرها في التنمية *السياسية* ، *مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية* . العدد ٤ .
١٥- الشمري، جاسم الشمري.٢٠٢١. "عقبات في طريق الانتخابات البرلمانية ٢٠٢١ العراقية https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/qbat-fy-tryq-alantkhabat-albrlmanyt-alraqyt-0.
١٦- عريان، باسم محمد.٢٠٢٠. النظام الانتخابي في التجربة العراقية في ضوء انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنه ٢٠٢٠، جامعة كركوك. كليه القانون والعلوم السياسية .العدد ٤٩.
١٧- عساف ،عبد المعطي محمد .١٩٨٧. *مقدمة الى علم السياسة* . دار مجدولاي.عمان ط٢.
١٨- العكيلي، رحيم حسن .٢٠٢١.*الاطر القانونية لانتخابات العراق المبكرة في عام ٢٠٢١ والتحديات التي تواجهها* . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات . الدوحة.
١٩- عليوي، عبد العزيز.٢٠٢٠. فرص اجراء انتخابات مبكرة ثانية بعد تشكيل الحكومة الجديدة. *مركز البيان للدراسات والتخطيط*.
٢٠- المادة الثانية أولا (أ/ب) من قانون المفوضية الانتخابات رقم (٩) لسنه ٢٠٢١.
٢١- هادي، ايلاف راجح.٢٠٢١. *"موقف الولايات المتحدة الامريكية من الانتخابات في العراق"* . المركز الديمقراطي العربي.المانيا.
٢٢- هاشم، محمد كاظم.٢٠٢١. التعاطي الايراني مع الانتخابات العراقية . المركز الديمقراطي العربي، المانيا .

المصادر باللغة الانكليزية : -

1- Al-Aswad, Sadiq. 1973. Political sociology, its foundations and dimensions, Al-Irshad Press, Baghdad, 1973.
2- Iraq elections 2021: What does the political map look like after the initial results are announced? https://www.bbc.com/arabic/middleeast-58891622 on 11/16/2022 .
3- Annual report, Iraq bids farewell to 2019 with a caretaker government... and political and economic challenges still exist 1/5/2020 http://arabic.news.cn/2020-01/05/c_138680059.htm

4- Jasur, Nazem Abdul Wahid Jasur. 2008. Encyclopedia of Political, Philosophical and International Terms, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Beirut, 2008.
5- Hassan, Shorsh Hassan. 2021. Challenges facing the upcoming Iraqi elections, https://www.rudawarabia.net/arabic/opinion/040920212.
6- Hussein, Nada Imran Hussein. 2021. "Iraqi newspaper trends towards the government formation crisis after the 2021 elections." Al-Mustansiriya Literature Magazine. Al-Nahrain University, Issue 102.
7- Hussein, Basil Hussein. 2021. "Iraqi general elections." Al Jazeera Center for Studies. Doha, analysis paper, 2021.
8- Khalil, Talal Hamed Khalil. "The Turkish role in the early Iraqi elections 2021." Arab Democratic Center, Berlin, Germany, 2021.
9- Rashwan, Hussein Abdel Hamid Rashwan. 2007. In power, authority and influence. Alexandria Center. Cairo, 2007.
10- Raouf, Hoda Raouf. 2021. Iran and the policy of managed chaos in Iraq https://www.independentarabia.com/nod
11- Al-Saidi, Abdul-Jabbar Al-Saidi. 2021. Map of the political forces participating in the Iraqi legislative elections 2021, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, situation assessment, 2021.
12- Asharq Al-Awsat, Participation rate reaches 41% in the Iraqi legislative elections, available at the following website https://www.france24.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B6%D8%AD
13- Al-Sharqawi, Souad Al-Sharqawi. 1998. Political Systems in the Contemporary World, Arab Nahda House, Cairo, 1998.
14- Shatab, Muhammad Shatb. 2013. The political elite and its impact on political development, Tikrit University Journal of Legal and Political Sciences. Issue 4, 2013.
15- Al-Shammari, Jassim Al-Shammari. 2021. "Obstacles in the way of the 2021 Iraqi parliamentary elections. https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/qbat-fy-tryq-alantkhabat-albrlmanyt-alraqyt-0
16- Aryan, Bassem Muhammad Aryan. 2020. The electoral system in the Iraqi experience in light of the Iraqi House of Representatives elections No. (9) of 2020, Kirkuk University, College of Law and Political Science, Issue No. 49, 2022.
17- Assaf, Abdel Muti Muhammad Assaf. 1987. Introduction to Political Science, Majdolay Publishing House, Amman, 2nd edition, 1987.

18- Al-Ukaili, Rahim Hassan Al-Ukaili. 2021. Legal frameworks for Iraq's early elections in 2021 and the challenges they face. Arab Center for Research and Policy Studies. Doha, 2021.
19- Aliwi, Abdul Aziz Aliwi Al-Issawi. 2020. Opportunities for holding second early elections after the formation of the new government, Al-Bayan Center for Studies and Planning, 2020.
20- Article Two First (A/B) of the Election Commission Law No. (9) of 2021.
21- Hadi, Elaf Rajeh Hadi. 2021. "The position of the United States of America regarding the elections in Iraq." Arab Democratic Centre. Germany, 2021.
22- Hashem, Muhammad Kazem Hashem. 2021. Iranian dealings with the Iraqi elections. Arab Democratic Center, Germany.